E/2025/33

الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة السابعة والعشرين

(24-28 شباط/فبراير 2025)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2025

الملحق رقم 13

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2025/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2025
الملحق رقم 13

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة السابعة والعشرين
(24-28 شباط/فبراير 2025)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها السابعة والعشرين.

وتناولت اللجنة، على سبيل المساهمة في موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025، سياقات ومسارات جديدة للتنمية. وأدت عدة تحولات هيكلية إلى تحول الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإنمائية. وتشمل تلك التحولات ما يلي: تجاوز العديد من الحدود التي يقوم عليها نظام كوكب الأرض؛ والتغيرات الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية؛ وزيادة أوجه عدم المساواة في أمور تشمل الوصول إلى المشاعات العالمية ورأس المال الطبيعي؛ والتغيرات التكنولوجية الكبيرة، لا سيما الذكاء الاصطناعي؛ وتلاشي دور الدولة؛ وتراجع الالتزامات بالمعايير والقيم التي يقوم عليها النظام الدولي. وعموما، لم يكن التقارب في مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية هو القاعدة السائدة، ولا يزال التقدم المحرز هشا في مواجهة ما يتوقع من صدمات مناخية وغيرها من الصدمات التي تزداد تواترا وحدة. ومع ذلك، فقد شهدت بلدان نامية عديدة تحسنا ملحوظا فيما يتعلق بالفقر وجوانب مهمة من الصحة والتعليم. ويلزم أن تكون هذه الإنجازات أكثر وضوحا لتكون مصدر إلهام للعمل. فالمقاييس مهمة، والتركيز المفرط على الحد من الفقر النسبي يحجب الإنجازات الملموسة للغاية التي حققها عديد من البلدان في الحد من الفقر بجميع صوره وأبعاده على مدى العقود الماضية، لا سيما في القارة الأفريقية. ولم تتحقق بالكامل الطاقات الكامنة للتجارة بوصفها محركا للتنمية المستدامة والتغير الهيكلي، حيث لا تزال أقل البلدان نموا بعيدة عن تحقيق الغاية المتعلقة بمضاعفة حصتها في الصادرات العالمية ضمن غايات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتراجعت قدرة العديد من البلدان النامية على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب أعباء الديون الكبيرة، وارتفاع تكلفة الاقتراض بشكل غير معقول، والقدرة المحدودة على تعبئة الموارد المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان النامية ليست مجهزة تجهيزا جيدا من حيث القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للاستفادة من الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي من أجل التنمية. وإزاء هذه الخلفية، أكدت اللجنة على الحاجة إلى تعددية أطراف قوية وفعالة تعترف بأوجه التباين في الاحتياجات والقدرات وتتصدى لها، وتدعم إجراءات السياسات المحلية، وتضمن وجود حيز سياسي ومالي. وتتطلب تعددية الأطراف الفعالة أيضا اتفاقات عملية ونهجا مبتكرة تعزز إجراءات الحد من الفقر، وتتصدى بطريقة متكاملة لأوجه الحرمان المترابطة والمتداعمة، ولا تترك أحدا خلف الركب. ولا يزال القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده يشكل أكبر التحديات العالمية ومطلبا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية فرصة فريدة من نوعها لاتخاذ تدابير قوية وعملية ومبتكرة على الصعيد المتعدد الأطراف.

وبدأت اللجنة استعراضها لإطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا، مستفيدة في ذلك من خبرتها ومن الدروس المستفادة بشأن قضايا أقل البلدان نموا على مدى العقود الخمسة الماضية. ولا تزال الحاجة إلى دعم أقل البلدان نموا لتحويل اقتصاداتها نحو التنمية المستدامة من خلال تحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي ملحة في الوقت الحاضر كما كانت في الماضي. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نموا على مدى العقدين الماضيين في المقام الأول، فإن الصعوبات التي يواجهها العديد من أقل البلدان نموا في النهوض بتنميتها والتحديات التي تواجهها بسبب التغيرات الهيكلية المبينة أعلاه تتطلب اهتماما متجددا وتركيزا مستمرا من قبل المجتمع الدولي. ويتعين أن يشمل هذا المسعى التركيز على دعم البلدان التي لم تتمكن حتى الآن من الاستفادة بشكل كبير من تدابير الدعم الدولي الحالية. وبالتوازي مع هذا العمل بشأن الفعالية العامة للدعم المقدم لأقل البلدان نموا، هناك حاجة أيضا إلى تحديث إجراءات الخروج من فئة أقل البلدان نموا للحد من عدم اليقين وزيادة شفافية عمليات الخروج الحالية والمقبلة. ووضعت اللجنة سلسلة مقترحات من أجل تمكين الإجراءات من معالجة مختلف الاضطرابات التي قد تنطوي عليها عمليات الخروج. وفي حين يمكن أن تنفذ اللجنة بعض المقترحات في إطار ولاياتها الحالية، يمكن النظر في عدة من المقترحات الأخرى في إطار عملية لتحديث القرارات الحالية بشأن الخروج السلس من فئة أقل البلدان نموا.

واستعرضت اللجنة التقدم الإنمائي الذي حققه بلدان اثنان خرجا مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا وستة بلدان في طور الخروج منها، في إطار رصدها المعزز للبلدان التي في طور الخروج من تلك الفئة والبلدان التي خرجت منها بالفعل. وإذ أعربت اللجنة عن قلقها إزاء قلة ما تمتلكه تلك البلدان من قدرة وطنية على التصدي لمختلف التحديات، بما فيها التحديات النابعة من الأزمات العالمية المتعددة، ونقص التمويل الميسور التكلفة، والتوترات الجيوسياسية، وتغير المناخ، فإنها شددت على أهمية معالجة هذه المسائل بدعم مستمر من الشركاء التجاريين والإنمائيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة.

ورحبت اللجنة بالتعليقات الإيجابية والمشاركة النشطة الفعالة للبلدان في آلية الرصد المعززة، وشجعت على مواصلة الإبلاغ عن التقدم المحرز في إعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها. واستعرضت هيكل الآلية وتشغيلها واقترحت مزيدا من التحسينات والتوضيحات لتلبية احتياجات البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل.

[24 آذار/مارس 2025]

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول –	المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي	6
الثاني –	سياقات ومسارات التنمية الجديدة	8
الثالث –	استعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا	15
الرابع –	الرصد المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل	19
الخامس –	الأعمال المقبلة التي ستضطلع بها اللجنة	25
السادس –	تنظيم الدورة	26
المرفقات		
	المرفق الأول – قائمة المشاركين	27
	المرفق الثاني – جدول الأعمال	29

الفصل الأول

المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف في سياق التنمية الجديد

1 - مع اقتراب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها، فإنها تجد نفسها في منعطف يتطلب إعادة التأكيد بشكل لا لبس فيه على الحاجة إلى نظام قوي متعدد الأطراف؛ وعلى القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ والتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وتتوقف الثقة في النظام المتعدد الأطراف على فعاليته. ولا يزال هناك عدد كبير جدا من الالتزامات التي لم تتحقق، كما لا يزال العديد من جوانب النظام غير ملائم من الناحية الهيكلية في عالم ما زال يطبعه التنافر على نطاق واسع، ولم تتحقق فيه قاعدة التقارب في مستوى التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، والذي يواجه حاليا تحولات هيكلية أساسية. وتشمل هذه التحولات تجاوز العديد من الحدود التي يقوم عليها نظام كوكب الأرض؛ والتغيرات الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية؛ وزيادة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك الوصول إلى المشاعات العالمية ورأس المال الطبيعي؛ والتغيرات التكنولوجية، لا سيما الذكاء الاصطناعي؛ وتلاشي دور الدولة؛ وتراجع الالتزامات بالمعايير والقيّم التي يقوم عليها النظام الدولي.

2 - إن معالجة تلك الحقائق وتمكين جميع البلدان من الإدلاء برأيها وضمان تمثيلها ستكسب النظام الفعالية مثلما ستحقق الإنصاف. ويجب على النظام المتعدد الأطراف أن يدعم قدرات الدول والحيز السياساتي والحيز المالي المتاح لها لمعالجة الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والتحول الهيكلي لاقتصاداتها، وكذلك لمواجهة التحديات الجديدة من قبيل التحديات المتعلقة بالأزمة البيئية والتغيرات التكنولوجية الكبرى. ويتعين أن يسترشد النظام التجاري العالمي بالمبادئ المساعدة على التنمية. ويلزم أن تحقق الهياكل والمعايير المؤسسية العالمية والإقليمية لتمويل التنمية نتائج للبلدان النامية في تأمين القدرة على تحمل الديون وتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل الميزانيات العامة؛ وتقليل التكلفة المرتفعة للغاية للاقتراض؛ وتمكين التعاون الضريبي الذي يعد عنصرا حاسما في قدرة البلدان على تعبئة الموارد المحلية؛ وتعظيم الطاقات الكامنة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مساعدة البلدان على إحراز التقدم في التحول الهيكلي. وهناك مجال كبير لتحسين الإجراءات والممارسات لضمان وصول الجهود الإنمائية التي تبذلها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية بفعالية وكفاءة إلى من هم أبعد عن الركب، شعوبا وبلدانا على السواء. وينبغي إجراء هذه التحسينات في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الهياكل المتعددة الأطراف والتعاون وليس إضعافهما.

المقاييس مهمة: توصيات عملية مرتكزة على الأدلة لإحراز التقدم نحو القضاء على الفقر

3 - قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وبينما تفكر الدول الأعضاء وتتداول بشأن النهوض بالتنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده، لا يزال القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده ضرورة حتمية. وتكتسب كيفية تعريف الفقر وقياسه، وكيفية صياغة أهداف القضاء على الفقر، وكيفية اختيار المؤشرات، أهمية عملية كبيرة بالنسبة لفعالية السياسة. وفي الفصل الثاني، تقدم اللجنة أربع توصيات بشأن قياس الفقر والحد من الفقر وصلتهما بالإجراءات السياساتية. وستتناول اللجنة بمزيد من التفصيل هذه التوصيات في إطار مساهماتها القادمة في مؤتمر القمة.

إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا

4 - لا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء البيئة الخارجية الصعبة التي تواجهها أقل البلدان نموا في إطار سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا. فالآثار المتزايدة لتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، والآثار السلبية الطويلة الأمد الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتحديات الاقتصاد الكلي، وزيادة السياسات الحمائية، والتخفيضات الهائلة التي تلوح في الأفق في المساعدة الإنمائية الرسمية، تلقي بظلالها على آفاق أقل البلدان نموا. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان التي لا تزال بعيدة عن استيفاء المعايير المحددة للخروج من فئة أقل البلدان نموا، وكثيرا ما تواجه عوائق شديدة لا يوجد دعم دولي كافٍ لمعالجتها في الوقت الحالي. وتلزم إعادة النظر بصورة شاملة في الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نموا.

5 - ولا يتطلب الإطار الفعال للخروج من فئة أقل البلدان نموا دعما وحوافز محددة تعكس البيئة العالمية المتغيرة والتحديات المستمرة والناشئة فحسب، بل يتطلب أيضا اتخاذ إجراءات يمكن أن تعالج الاضطرابات المحتملة لعمليات الخروج المتعددة السنوات. وقد وضعت اللجنة مقترحات ملموسة لتحسين الإجراءات الحالية لعمليات الخروج الجارية والمقبلة، على النحو المبين في الفصل الثالث من هذا التقرير. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة تأكيد أهمية تحديث قرارات الجمعية العامة الحالية بشأن الانتقال السلس كوسيلة من وسائل جعل إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا مناسبا للغرض. وتؤكد من جديد استعدادها للمساهمة بشكل جوهري في العملية التي تتوج بقرار جديد.

رصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل

6 - رصدت اللجنة التقدم الإنمائي لثمانية بلدان إما خرجت مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا أو أنها في طور الخروج منها. ولاحظت اللجنة إحراز تقدم عام باتجاه الخروج المستدام من تلك القائمة وسط تحديات مشتركة وفريدة نابعة من مختلف الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ. وقد شكلت هذه التحديات، من قبيل تصاعد الديون والضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة، عقبات كبيرة تحول بين العديد من البلدان الخاضعة للرصد وبين الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

7 - ولمواجهة تلك التحديات، تحتاج العديد من البلدان إلى دعم كبير من شركائها في التجارة والتنمية، بما يشمل الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لتيسير تقدمها باتجاه الخروج السلس والمستدام من فئة أقل البلدان نموا.

8 - وستواصل اللجنة تحسين هيكل آلية الرصد المعززة وتشغيلها، استنادا إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الآلية.

الفصل الثاني

سياقات ومسارات التنمية الجديدة

ألف - ضرورة تعزيز تعددية الأطراف من أجل التنمية في سياق التحولات الأساسية والاتجاهات الكبرى التي تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي

9 - هناك عدد من التحولات الهيكلية التي يؤدي تضافرها إلى قيام عالم مختلف تماما عن العالم الذي تأسس عليه النظام الإنمائي المتعدد الأطراف الحالي والسياسة الإنمائية المعاصرة، بكل تنوعها. وستشكل هذه التحولات السياق الذي سيبحث فيه صناع السياسات مسارات التنمية في السنوات والعقود القادمة. ويقف العالم على حافة عدة أزمات كوكبية يتعذر حلها وتترتب عليها آثار عميقة على الأمن البشري وسبل العيش وكذلك على آفاق التنمية. والبلدان الأكثر فقرا هي الأقل عُدة لحماية نفسها من المخاطر المتعلقة بهذه الأزمة البيئية، حيث تتعرض للخطر حياة البشر والبنية التحتية المادية والميزانيات العامة، وتتعرض مكاسب التنمية للانتكاس. وفي الوقت الحاضر، تتفاقم أيضا مظاهر التفاوت الآخذة في الاتساع في الدخل والثروة والفرص الاجتماعية بسبب الآثار غير المتكافئة للأزمة البيئية وعدم المساواة في الوصول إلى المشاعات العالمية ورأس المال الطبيعي. وتعمل التغييرات التكنولوجية الكبرى التي تؤثر في الاقتصاد برمته، لا سيما التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والتحول الملموس (وإن كان لا يزال غير كافٍ) نحو الطاقة النظيفة، على تغيير محركات النمو الاقتصادي والإنتاجية، وفي حين توفر فرصا، فهي تنطوي أيضا على إمكانية إحداث اضطرابات شديدة، بما في ذلك في سوق العمل. وتتوقف الاستفادة من الفرص المتاحة على قدرة الاقتصادات على التأثير في هذه التكنولوجيات وإطلاق العنان لها، وهو ما لا يملكه العديد من البلدان حتى الآن.

10 - وتتطلب هذه التغيرات، التي تحدث على خلفية التقدم البطيء المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتقارب الناقص والهش في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (انظر الفرع دال أدناه)، وتزايد مظاهر التفاوت في الدخل، وعدم كفاية خلق فرص العمل اللائق، وعدم كفاية التحول الهيكلي في الاقتصادات النامية، اتخاذ إجراءات استراتيجية من قبل الدول في سياق إطار متعدد الأطراف تمكيني وداعم. ومع ذلك، فإن الاستقطاب السياسي المتزايد في جميع أنحاء العالم، وحالات التوتر والتشرذم الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية، وتراجع الالتزام بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والتضامن، التي قام عليها النظام العالمي الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة، تؤثر بشدة على أداء النظام المتعدد الأطراف وعلى القدرة على حشد توافق دولي حقيقي في الآراء والتعاون بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية والمصلحة المشتركة. ولقد نشأت فجوة بين الطموحات والواقع، وبين الالتزامات والتنفيذ، مما ساهم في فقدان الثقة. أما على المستوى الوطني، فقد ضعفت قدرة الدول، لا سيما البلدان النامية، على الاستثمار والتنظيم من أجل تحقيق المصلحة العامة، بسبب القيود الشديدة المفروضة على الحيز المالي والسياساتي، كما أن توجيه الموارد إلى الاستثمار الإنتاجي قد حد منه نظام مالي موجّه قبل كل شيء نحو العائد المالي القصير الأجل.

11 - وتدعو السياقات الجديدة والتهديدات التي يواجهها النظام الحالي إلى إعادة التأكيد بشكل لا لبس فيه على أهمية النظام المتعدد الأطراف لتحقيق التنمية، وتعزيزه بشكل عاجل من خلال زيادة فعاليته ومواءمته مع الحقائق والتحديات المعاصرة. والمقياس الذي سيتم على أساسه تقييم قوة وفعالية النظام المتعدد الأطراف هو مدى تحقيقه للنتائج بالنسبة للشعوب والمجتمعات، وخاصة الأكثر تخلفا عن الركب.

12 - وسيصبح نظام تعددية الأطراف أقوى عندما يكون متجذرا في إطار أكثر شمولا وتمثيلا، ويتبع نهجا عمليا لتحقيق النتائج، ويعزز التوافق الحقيقي في الآراء بشأن الأهداف المشتركة، ويعكس أوجه التباين في الاحتياجات والقدرات، ويضمن حيزا سياساتيا للبلدان من أجل إحراز تقدم في استراتيجياتها القطرية بهدف تحقيق التحول الهيكلي. وضمن الإطار المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا، يمكن أن توفر التحالفات الإقليمية بين بضعة أطراف وفيما بين بلدان الجنوب والتحالفات القائمة على القضايا فرصا للمضي قدما في العمليات والمؤسسات والتعاون من أجل تحقيق تنمية عالمية مستدامة ومنصفة.

13 - وسيتطلب التعامل مع السياقات الجديدة والمتغيرة بسرعة قدرة الحكومة على وضع السياسات الاستراتيجية والمشاركة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى بهدف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومواصلة القدرة التنافسية في بيئة اقتصادية وتكنولوجية سريعة التحول. ويشمل ذلك استكشاف بدائل لسياسات التطوير التكنولوجي التقليدية، واستطلاع فرص التطوير المشترك، والاستثمار في التكنولوجيات ذات الأغراض العامة، والبحث عن مزايا استراتيجية يمكن بناء أصول تنافسية عليها. فبالنسبة لأفريقيا، على سبيل المثال، يمكن أن يولّد أيضا السكان الشباب في سياق عالم تزداد فيه فئة كبار السن طاقات كامنة كبيرة من حيث الأسواق والتطور التكنولوجي المستقبلي، لا سيما إذا مكّنت أنظمة الملكية الفكرية من تطوير نظم الابتكار الأفريقية وتوزيع أفضل للقيمة المرتبطة بالابتكار. ويمكن أن يكون تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب أداة مهمة في بناء هذه القدرات. ولا يزال هدف تأمين فرص العمل اللائق أمرا بالغ الأهمية، ولكن يتعين استكماله بنُهج تمكن الأفراد والمؤسسات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا الوضع الجديد والسريع التغير، بما في ذلك التكنولوجيات النظيفة والاقتصاد الدائري والاقتصاد الطبيعي والاقتصاد الحيوي واقتصاد المحيطات.

باء - تمويل التنمية

14 - إن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بشأن تمويل التنمية والهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، يلزم أن تتم في إطار المراعاة التامة لآثارها على مجموعات الناس والأسر والشركات الصغيرة، بما في ذلك المجموعات الموجودة على هامش النظام المالي الرسمي.

15 - وتراجعت قدرة العديد من البلدان النامية على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب أعباء الديون الكبيرة، وارتفاع تكلفة الاقتراض بشكل غير منطقي، ونقص القدرة على تعبئة الموارد المحلية. وكما ذكر آنفا، يتعين أن تحقق الهياكل والمعايير المؤسسية لتمويل التنمية نتائج في إطار تأمين القدرة على تحمل الديون وتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل الميزانيات العامة؛ والحد من التكلفة المفرطة للغاية للاقتراض، بسبل منها وضع بدائل لنظام التصنيف الائتماني الحالي؛ وتمكين التعاون في المسائل الضريبية؛ وتعظيم الطاقات الكامنة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان على إحراز تقدم في التحول الهيكلي. وقد قدمت اللجنة توصيات لإجراء إصلاحات مؤسسية من شأنها أن تيسر مواءمة هيكل التمويل العالمي مع الأهداف الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وإيلاء دور أكبر للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير وتمويل المنافع العامة الدولية، العالمية والإقليمية على حد سواء؛ وإنشاء أداة يديرها صندوق النقد الدولي لتوفير السيولة الدولية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية؛ وإيجاد آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية من أجل التغلب على مشاكل المديونية المفرطة وضمان النمو المستدام؛ وإنشاء سجل عالمي للأصول من أجل مكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها؛ وتحويل لجنة الخبراء المعنية

بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية. ويُسلط الضوء أيضا على مجالات العمل الهادفة إلى تحقيق الطاقات الكامنة للتجارة والابتكار من أجل التنمية.

16 - وفي سياق التخفيضات غير المسبوقة في المساعدات الخارجية وحالة عدم اليقين الكبيرة، يلزم إعادة توجيه التعاون الإنمائي لتعزيز تركيزه على بناء القدرات داخل البلدان النامية من أجل المضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التحول الهيكلي، وبناء القدرة على الصمود. ويشمل ذلك القدرة على تعبئة الموارد المحلية؛ وإجراء إصلاحات محلية تيسر وتجذب الاستثمارات التي تعزز التحول الهيكلي؛ وتصميم وتنفيذ سياسات صناعية مستدامة متكاملة وملائمة للسياق، واستراتيجيات للقضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث؛ وتوليد القدرات في مجال الابتكار والتكنولوجيات ذات الأغراض العامة. ويمكن الاستفادة بشكل أفضل من الطاقات الكامنة للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي استكشاف الطاقات الكامنة للذكاء الاصطناعي في نشر الخبرات والدروس السياساتية وفي اتخاذ القرارات الاستراتيجية من أجل التنمية. وينبغي أيضا فحص الإجراءات والممارسات على نحو دقيق من أجل القضاء على أوجه الهدر، مثل تكاليف معاملات المشاريع التي تتضاءل أمامها فوائد المساعدة، واستكشاف آليات المساءلة البديلة المناسبة للسياق والنطاق.

جيم - التجارة كمحرك للتنمية المستدامة

17 - تحظى الطاقات الكامنة للتجارة بوصفها محركا للتنمية باعتراف واسع النطاق، بما في ذلك في خطة عام 2030 وميثاق المستقبل. وبالفعل، كانت التجارة على مدى العقود الماضية عاملا مهما في انتشال الملايين من الفقر. ومع ذلك، فإن المكاسب الإنمائية للتجارة ليست مضمونة ولا تلقائية، وقد أُهمل العديد من البلدان ومجموعات الأشخاص أو حتى دُفعوا إلى الوراء. ولم يتمكن العديد من البلدان من تحقيق الطاقات الكامنة من حيث التنويع والتحول الهيكلي والنمو الشامل من خلال التجارة. وفي قطاع المعادن المهمة الواعد، لا يزال العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، التي تزخر بالمعادن المهمة، يرتبط بسلاسل القيمة العالمية، بوصفها في الغالب من الجهات الموفرة للمواد الخام. وهذا يعني أنه يتم نقل الطاقات الكامنة للتجارة من أجل النهوض بالأنشطة التحويلية والوظائف إلى أماكن أخرى.

18 - ويقدم المشهد الحالي صورة معقدة وغامضة بشكل متزايد، حيث تولّد التغيرات الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية عراقيل كبيرة، تنضاف إلى التحديات القائمة في مجال الخدمات اللوجستية والأمن البحري وقضايا الضرائب العالمية، بما في ذلك الضرائب المتعلقة بالمناخ. ويتطلب الأمر قطع التزام متجدد بسياسات تجارية ترتكز على نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالعدالة والشفافية ويوفر الدعم، ويعكس أوجه التباين في التنمية العالمية والتحديات والفرص المعاصرة، ويضمن توفير حيز لمسارات التنمية الوطنية الملائمة للسياق.

19 - وتتسم بعض القيود المفروضة على النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي بأنها قيود نظمية، وذلك بسبب تصميم القواعد وبنية الحوكمة؛ وتتسم قيود أخرى بعدم اكتمال التنفيذ والإنفاذ. ويتمثل أحد عناصر التصميم الحاسمة في عدم كفاية التمايز بما يعكس ويستوعب مستويات التنمية والقدرات التجارية المتفاوتة على نطاق واسع. ولا يمكن تحقيق تكافؤ الفرص بين مجموعة من البلدان التي تضم أفقر البلدان من أقل البلدان نموا وأكبر الجهات الفاعلة التجارية في العالم بقواعد غير فعالة لا تراعي اعتبارات التباين إلا مراعاة ضئيلة. ويتعين على النظام المتعدد الأطراف الذي يفي بوعد التجارة كمحرك للتنمية أن يوافق

على ضوابط لمعالجة انتشار الإعانات المالية والتدابير الحمائية مع السماح للبلدان النامية باستخدام أدوات السياسة العامة لتحقيق تطلعاتها الإنمائية وفقا لقدراتها واحتياجاتها، مع مراعاة قواعد عالمية محددة. ويجب أن تكون آليات تسوية المنازعات فعالة وسهلة المنال، مع مراعاة القيود الشديدة المفروضة على الموارد، بما في ذلك الموارد الدبلوماسية وموارد الإدارة العامة، في أقل البلدان نموا والعديد من البلدان النامية، لا سيما الصغيرة منها.

20 - ويعمل النظام العالمي جنبا إلى جنب مع منظومة من الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية التي تطورت مع مرور الوقت. وتكمن في هذه الاتفاقات القدرة على تشجيع أنماط تجارية جديدة، لا سيما في وقت تتزايد فيه التجارة بين بلدان الجنوب، وتحقيق مكاسب وفرص تنموية جديدة. وقد أتاحت الاتفاقات الإقليمية ولا تزال تتيح إحراز تقدم في التعاون والمواءمة على المستوى التنظيمي، وسياسة الاستثمار والمنافسة، وفي مجالات أخرى. فكلما كان التكامل أعمق، ودرجة التنويع أكبر، والإطار المؤسسي للتنفيذ أقوى، زاد احتمال أن تدفع هذه الاتفاقات عجلة التنمية في البلدان الموقعة عليها. ويتعين أيضا أن يعالج إصلاح النظام التجاري العالمي قواعد التجارة الزراعية المتعلقة بتحديات نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق، وآثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي العالمي. ويلزم أن تضمن قواعد الملكية الفكرية الوصول إلى التكنولوجيا من أجل تحقيق المنافع العامة العالمية ودعم الابتكار والتسويق التجاري وحماية الملكية الفكرية في العالم النامي.

21 - فحتى مع وجود مؤسسات وقواعد متعددة الأطراف مساعدة على التنمية، لن تحقق التجارة طاقاتها الكامنة كمحرك للتنمية المستدامة دون سياسات محلية متكاملة تتماشى مع البيئة العالمية السريعة التغير. وكثيرا ما تكون السياسات الصناعية الناجحة مستمدة من عملية تشاورية مع العديد من أصحاب المصلحة، وقد ربطت الدعم بأهداف قابلة للقياس، وتضمنت بنود الانقضاء والتقييمات المستمرة، وأكدت بشكل عام على الدعم الأفقي أكثر من الدعم الرأسي. ويكتسب تكاملها مع استراتيجيات الابتكار وإنشاء الملكية الفكرية أهمية خاصة في السياق التكنولوجي السريع التغير الذي يتسم بظهور الرقمنة والذكاء الاصطناعي والانتقال في مجال الطاقة والتقدم نحو الاقتصاد الدائري. وتتطلب السياسة التجارية الفعالة الاستثمار في بنية تحتية ونظم لوجستية قوية؛ وبيروقراطية فعالة؛ وسياسة تعليم (بما في ذلك التعليم الفني والتعليم الثانوي) تتماشى مع السياسة الصناعية؛ ونظام مبسّط وشفاف للتعريفات الجمركية وغير الجمركية؛ واستراتيجية لتمويل التجارة تيسر الحصول على التمويل للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة والشركات المملوكة للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة. وينبغي للمصارف الإنمائية العامة، حيثما أمكن، توسيع نطاق تسهيلات تمويل التجارة، وينبغي إعادة تقييم تصنيفات المخاطر لتمويل التجارة في الأطر التنظيمية المصرفية الدولية، مثل إطار بازل الثالث.

22 - وتكتسب مسألة الترتيبات التجارية التفضيلية أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وقد وُضعت هذه الترتيبات لدعم البلدان النامية في تقليل الاعتماد على صادرات السلع الأساسية، وتوفير فرص عمل بأجور جيدة في مجال التصنيع، والحد من الفقر. وحاليا، هناك العديد من مخططات التمكين من النفاذ إلى الأسواق برسوم ذات معدلات تفضيلية، والتي كان بعضها جزءا لا يتجزأ من تقدم بعض البلدان نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ومع ذلك، لم تتمكن العديد من البلدان الأخرى من الاستفادة من هذه المخططات. وكثيرا ما تكون القدرة الوطنية على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتداول محدودة، وكذلك القدرة على الابتكار وحماية الابتكار، وجذب الاستثمار، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وكلها تعتمد أيضا

على الوصول إلى التمويل والسياسات الوطنية المتكاملة. وعلاوة على ذلك، تآكلت هوامش الرسوم التفضيلية، بمرور الوقت، بسبب الاتفاقات التجارية المتعددة وانخفاض التعريفات الجمركية للدول الأكثر رعاية، وازدادت الحواجز غير الجمركية. وكثيرا ما لا تعكس قواعد المنشأ حقائق الإنتاج المعاصرة. وقد ثبت أن بعض مخططات النفاذ التفضيلي الثنائية إلى الأسواق لا يمكن التنبؤ بتنفيذها، مما يقلل من تأثيرها نظرا للشكوك التي تزرعها لدى المستثمرين وصانعي السياسات. ولكي تكون مخططات النفاذ التفضيلي إلى الأسواق ذات جدوى، يتعين تنقيحها مع مراعاة التغيرات التي حدثت على مدى العقود الماضية، ويجب أن تكون مصحوبة بدعم أكبر بكثير لتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا.

دال - التقارب في مستويات التنمية البشرية والاجتماعية

23 - يُعتبر القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، أكبر التحديات التي يواجهها العالم ومطلبا لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة في خطة عام 2030. وأكد ميثاق المستقبل من جديد على هذا الهدف باعتباره "ضرورة حتمية للبشرية جمعاء". ومع ذلك، لا يزال العالم بعيدا عن المسار الصحيح بعد مرور 10 سنوات على اعتماد خطة عام 2030. وستكون أولوية القضاء على الفقر وصبغته الملحة من المواضيع الأساسية الثلاثة في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبل، ومن المسائل المحورية في عمليات عالمية أخرى مثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. ويعد ضمان عدم تخلف أحد عن الركب أو دفعه إلى الوراء، وهو مفهوم وجد صدى واسع النطاق منذ عام 2015، أمرا بالغ الأهمية من أجل المضي قدما. ويستدعي السياق العالمي الحالي اتباع نُهُج غير تقليدية وتطبيق حلول عملية، تكتسب البحوث والأدلة الخاصة بها أهمية بالغة، كما هو معترف به في اختيار موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025.

24 - ويندرج التقارب في نتائج التنمية بين البلدان وداخلها في صلب العمل التحليلي حول التنمية. وفي ظل التحديات الجديدة والسياقات الإنمائية المتغيرة، هناك حاجة إلى فهم متطور لمسألة التقارب، وهو فهم يتضمن مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد، والدروس المستفادة من الجهود التي بُذلت من أجل "عدم ترك أحد خلف الركب"، ومفهوم شامل للتنمية البشرية. وهناك حاجة لمعالجة أوجه عدم المساواة الجديدة والمستمرة على حد سواء لضمان التقارب الشامل والمتعدد الأبعاد. ولم يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو معيار النجاح في التنمية.

25 - وقد كانت مسألة التقارب بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى محور تركيز عمل اللجنة منذ إنشاء فئة أقل البلدان نموا. ويُظهر تحليل التنمية في البلدان استنادا إلى المعايير التي تحدد رسميا فئة أقل البلدان نموا أن هذه البلدان قد أحرزت تقدما بل وحققت درجة من التقارب في المؤشرات الاجتماعية، مثل خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات وتحقيق تكافؤ الجنسين في إتمام الدراسة. ومع ذلك، كان التقارب بشكل عام محدودا، لا سيما في المؤشرات الاقتصادية والبيئية. وبعيدا عن المؤشرات الرسمية، أظهرت أقل البلدان نموا أوجه تحسن أسرع في بعض المجالات، من قبيل الحصول على الكهرباء ومعدلات التحصين، لكنها تأخرت عن الركب في مجالات أخرى، مثل الوصول إلى الإنترنت والقدرة على مواجهة الكوارث ونزوح اللاجئين. وبمرور الوقت، حدثت تحولات ملحوظة في اتجاهات التقارب على الصعيد العالمي. وتلت فترات التراجع، كما في السبعينيات والثمانينيات، فتراتٌ من التقارب الأكبر، كما في الفترة من عام 2005 إلى

عام 2015، ولكن في الفترة الأخيرة شهد التقدم ركودا في عدة أبعاد. وبالمثل، تراجعت درجات دليل التنمية البشرية لأقل البلدان نموا بعد الجائحة. وليس من الواضح بعد ما إذا كان الركود والانتكاسات الأخيرة ستكون قصيرة الأجل أم أنها مؤشر على تحدٍ طويل الأجل. ومع ذلك، تُظهر الاتجاهات الأخيرة أن أي تقارب معرّض للصدمات المتعددة السمات، والتي من المتوقع أن تصبح أكثر تواترا وأكثر حدة، مما يتطلب إدماج بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات تحقيق التقارب.

26 - ويتمثل أحد العوامل وراء عدم كفاية التقارب في التقدم الضئيل المحرز في التحول الهيكلي. وقد أصبح العديد من أقل البلدان نموا أكثر اعتمادا على السلع الأساسية بمرور الوقت، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على النمو الشامل والعمالة والقضاء على الفقر. وهناك عدد من العوامل الأخرى التي أثرت على التطورات الأخيرة، بما في ذلك الأزمات المتكررة، والفجوة الرقمية المستمرة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وقيود تمويل التنمية بما في ذلك عبء الديون الخارجية، وعدم الاستقرار السياسي. وقد أدى النزاع وانعدام الأمن والنزوح أيضا إلى إعاقة التقارب بشكل كبير. ويطرح السياق الجديد تحديات جديدة، كما يلي: على سبيل المثال، يمكن أن يشكل الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة للبلدان والشعوب غير المجهزة للاستفادة من إمكاناته بل قد تكون عرضة لما يسببه من اضطرابات في العمل وغيرها من الاضطرابات. وفي سياق الأزمة البيئية، رغم أن التقارب والتحول الهيكلي لا يزالان من الأهداف التي يتعين تحقيقها، يلزم بحث مسارات جديدة لتحقيق تلك الأهداف، على سبيل المثال من خلال التكنولوجيات الجديدة وسلاسل القيمة الجديدة، وهو ما يتطلب بدوره من البلدان الاستثمار في القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الابتكار والقدرات التكنولوجية.

27 - ويرتبط التقارب الاجتماعي داخل أفقر البلدان ارتباطا وثيقا بتمكين الحراك التصاعدي عبر الأجيال. وتشمل السياسات الرئيسية في هذا الصدد سياسات إعادة التوازن بين مظاهر التفاوت الاقتصادي والمالي بين المواقع وبين مجموعات الثروة، فضلا عن السياسات التي تعزز صحة الطفل وتعليمه. وهذا يؤكد أهمية تسخير العلاقة الإيجابية بين الحد من الفقر وتسريع التقارب الاجتماعي. ويؤدي الحد من الفقر النقدي إلى إعادة التوازن بين التفاوت الاقتصادي والمالي، في حين يحسن الحد من الفقر المتعدد الأبعاد الوضع في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وكثيرا ما أثبتت النهج المتكاملة التي تراعي المنافع المشتركة الشاملة لعدة قطاعات أنها أكثر فعالية من النهج التي تركز على الأبعاد المنفردة للحرمان كل على حدة.

28 - وعلى الرغم من عدم إحراز أقل البلدان نموا ما يكفي من التقدم والتقارب، فالعديد من البلدان النامية، بما في ذلك بعض أقل البلدان نموا، قطعت أشواطا كبيرة في تضييق الفجوات الإنمائية، وأظهرت قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة الشدائد. ومن المهم إدراك هذه الحقائق، سواء لتقييم الدروس المحتملة من هذه التجارب أو للتخلص من الروايات التي عفا عليها الزمن والتي يمكن أن تكون ضارة أو مقيدة للعمل العام. ويسلط كتاب "الموضوعية" لهانز روسلينج، على سبيل المثال، الضوء على التحيزات الشائعة وعدم الانتباه إلى الحقائق المحيطة بالقضاء على الفقر والتنمية في العالم، وآثارها على العمل. فالتركيز على الأهداف النسبية للحد من الفقر، كما هو الحال في الغاية 1-2 من غايات أهداف التنمية المستدامة ("تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030")، يقلل بشدة من شأن التحسينات الكبيرة في الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان التي تواجه أعلى معدلات الفقر، بما في ذلك العديد من البلدان في أفريقيا، مما قد يديم الروايات المتشائمة حول قدرات القارة وإنجازاتها. وخلافا للرواية الأكثر شيوعا أيضا، صمدت البلدان الأفريقية في مواجهة أزمة كوفيد-19 بشكل جيد، حيث حققت بعضا من أفضل السجلات في

الجوانب الصحية والاقتصادية. ومع ذلك، تضررت العديد من البلدان في أفريقيا بشدة من الآثار اللاحقة للجائحة على الاقتصاد العالمي وتكلفة رأس المال.

29 - ويعد التركيز المتجدد على الفقر أمرا ضروريا لخطة التنمية العالمية. وينبغي أن ينصب التركيز على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وينبغي عدم قصر الاهتمام على الفقر النقدي. وفي إطار المساهمات العملية والقائمة على الأدلة في عمل المجلس والدول الأعضاء في المحافل ذات الصلة، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) قياس الفقر: تدعو الطموحات الواردة في خطة عام 2030 إلى اتخاذ تدابير استراتيجية وسياساتية متكاملة قادرة على معالجة أوجه الحرمان المتعددة. وهذا بدوره يتطلب وضوح الروابط المتبادلة بين الأبعاد المختلفة للرفاهية أو الحرمان. وتوفر المقاييس المتعددة الأبعاد بشأن الفقر غير النقدي معلومات أكثر فائدة من لوحات المتابعة في هذا الصدد، مما يتيح اتخاذ إجراءات متكاملة. وتوصي اللجنة باستخدام مزيج من مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد العالمية والوطنية. وعلى سبيل المثال، يمكن الإبلاغ عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي لمبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤشرات الوطنية المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد (التي يبلغ عنها حاليا بوصفها المؤشر 1-2-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة)، إلى جانب خط الفقر الدولي ومقاييس الفقر النقدية الوطنية. وينبغي دمج مؤشرات الفقر هذه في تحليل التقارب لتتبع التقدم المحرز بالنسبة للمجموعات المتخلفة عن الركب عبر أبعاد متعددة؛

(ب) الحد من الفقر النسبي والمطلق: يمكن أن يؤدي استخدام مقاييس الحد من الفقر النسبي فقط إلى التقليل من أهمية التقدم الكبير جدا الذي أحرزه العديد من أفقر البلدان، والذي يستحق التقدير والدعم المستمر، ويوفر دروسا مستفادة للبلدان والولايات القضائية الأخرى. وفي حين لا تتحقق أسرع التخفيضات النسبية في الفقر المتعدد الأبعاد في أقل البلدان نموا، فإن بعض أسرع التخفيضات المطلقة تتحقق فيها. وينبغي تسليط الضوء على التغيرات المطلقة في معدلات الفقر والمعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص الخارجين من الفقر، إلى جانب الحد من الفقر النسبي، مما يوسع من نطاق رؤية النجاحات في أفقر البلدان؛

(ج) التركيز على أفقر الفئات وعدم ترك أحد خلف الركب يتطلب بيانات مصنفة: تشدد اللجنة على أهمية تقييم التقارب بين البلدان وداخلها على حد سواء، والاعتراف بالتفاوتات داخل البلد الواحد، وكيف يعاني الناس من أوجه الحرمان المترابطة واستكشاف الاتجاهات بين أفقر الفقراء. وهذا يتطلب مقاييس للفقر باستخدام بيانات مصنفة حسب المناطق أو المواقع دون الوطنية والعمر والجنس والعرق وحالة الإعاقة وغيرها من المتغيرات المناسبة للسياق. ويمكن للبيانات المصنفة أن توجه السياسات المؤثرة، مع التركيز على أوجه الحرمان المترابطة التي تعاني منها هذه المجموعات؛

(د) تشجيع العمل العام عن طريق التواصل: بالنظر إلى السياق الإنمائي المتغير، من الضروري إيصال بيانات الفقر بوضوح ليهتدي بها العمل العام. ولا يشمل ذلك الإجراءات الحكومية فحسب، بل يشمل أيضا مبادرات أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك عامة الناس. وسيساعد الإبلاغ الواضح عن مقاييس الفقر في دفع الجهود المنسقة لمواجهة هذه التحديات. ويوضح عرض التجارب الإيجابية القائمة على الأدلة ما هو ممكن ويمكن أن يكون حافزا قويا للعمل، ليس فقط من قبل الدول ولكن من قبل جميع الجهات الفاعلة، لا سيما في الأوقات الصعبة.

30 - وستواصل اللجنة عملها بشأن هذه المسائل وكذلك بشأن أوجه عدم المساواة المحلية والعمالة اللائقة في إطار مساهماتها في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث

استعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا

31 - بدأت اللجنة استعراضها لإطار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ونظراً للتغيرات الكبيرة التي طرأت على المشهد الاقتصادي والتجاري العالمي منذ أن استحدثت الجمعية العامة هذه الفئة قبل أكثر من خمسين عاماً، بدأت اللجنة في إعادة النظر في الأسس المفاهيمية للفئة، والصعوبات التي تعترض الخروج منها، والتجارب والتحديات التي تواجه الانتقال السلس إلى خارجها. كما درست الإجراءات الحالية التي تحكم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ووضعت مقترحات لتحسينها.

ألف - الأسس المفاهيمية لفئة أقل البلدان نمواً والخروج من هذ الفئة والانتقال السلس

32 - عُهِد إلى اللجنة بمسؤولية تحديد أقل البلدان نمواً ورصد تقدمها منذ إنشاء هذه الفئة في عام 1971. وعلى الرغم من توافق الآراء الدولي على الحاجة إلى دعم أقل البلدان نمواً في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها من خلال تحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي، فقد زاد تخلّف معظم أقل البلدان نمواً عن ركب أقرانها في الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة على مدى أول عقدين ونصف العقد من وجود هذه الفئة. وبينما شهدت أقل البلدان نمواً منذ ذلك الحين بعض التقارب مع البلدان النامية الأخرى في تنميتها البشرية والاجتماعية، لا سيما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحققت مكاسب ملحوظة في زيادة الدخل القومي، فإن معظم هذه البلدان لم تحرز سوى تقدم محدود للغاية نحو تحويل اقتصاداتها هيكلياً. وفي الآونة الأخيرة، أدى اشتداد الأزمات وازدياد تواترها إلى عكس مسار بعض المكاسب التنموية التي تحققت بشق الأنفس، ولا تزال الآفاق غامضة إلى حد كبير.

33 - وقد ازداد الزخم نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً خلال العقدين الماضيين. فقد خرجت ثمانية بلدان من فئة أقل البلدان نمواً، وبدأ أربعة عشر بلداً آخر العملية الرسمية للخروج من هذه الفئة. وفي الوقت نفسه، تتزايد التحديات التي تواجه البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها حديثاً في ظل زيادة وتيرة وشدة الأزمات العالمية وكذلك العوامل المتفردة التي تعطل عمليات الخروج. وعلاوة على ذلك، ووفقا للمسارات الحالية، تبدو احتمالات الخروج منخفضة للغاية بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً الواقعة تحت الحدود الدنيا المؤهلة للخروج بكثير. وغالبا ما تمر هذه البلدان بحالات النزاع أو ما بعد النزاع، وتستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، وتعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية المتناقصة لتوفير الخدمات الاجتماعية، وتتأثر بشكل خاص بتغير المناخ والصدمات البيئية. وتتطور التصورات حول وضع أقل البلدان نمواً والخروج من هذه الفئة والانتقال السلس. وبينما يستمر القلق بشأن فقدان إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً، يولي عدد أكبر من البلدان اهتماماً أكبر في استراتيجياتها المتعلقة بالانتقال السلس لتسخير الفرص الناشئة عن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ولضمان توافر الزخم اللازم لتحقيق التنمية بعد الخروج من تلك الفئة.

34 - وبينما توسعت تدابير الدعم الدولي بمرور الوقت، فإنها لا تزال غير كافية. واتخذ أهم التدابير في مجال التجارة، ولا سيما وصول جميع المنتجات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الرئيسية من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. غير أن هذه التدابير ركزت على الوصول إلى الأسواق، دون تقديم دعم إضافي متناسب في مجال بناء القدرات لمعالجة ما تواجهه أقل البلدان نمواً من قيود متعلقة بجانب العرض. وبالتالي، لم تتمكن العديد من أقل البلدان نمواً من استخدام بعض هذه التدابير.

35 - وتبعا لذلك، هناك حاجة إلى تحسين الدعم المتاح لجميع أقل البلدان نمواً، لا سيما تلك التي لم تصل بعد إلى الحدود الدنيا المؤهلة للخروج من تلك الفئة، لكن أيضاً البلدان التي هي في طور الخروج منها. ويتطلب ذلك بدوره إعادة التفكير على نطاق أوسع في الدعم المتاح لأقل البلدان نمواً، سواء الدعم لدمجها بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي للتغلب على التحديات الاقتصادية الهيكلية أو الدعم لمواجهة التحديات المستمرة والمتكررة وبناء القدرة على الصمود. وينبغي التعامل مع عملية إعادة التفكير هذه كمشروع طويل الأجل وشامل للجميع يستند إلى تقييم شامل للدعم المتاح يتجاوز التقييمات المتاحة حاليا. وتتمتع اللجنة بخبرة غنية اكتسبتها من خلال الاستعراضات التي تجريها كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا ورصدها للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل، واللجنة على استعداد للانخراط في عملية التقييم وإعادة النظر هذه.

36 - ومن شأن تحسين الدعم المقدم إلى جميع أقل البلدان نموا أن يكون عنصرا أساسيا في إطار معزز للخروج من فئة تلك البلدان، وذلك إذا ما ساعد هذا الدعم أقل البلدان نموا في التقدم نحو التنمية المستدامة والتأهل للخروج من تلك الفئة. ويتطلب تعزيز إطار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أيضا تحسين الدعم المخصص للخروج من أجل الانتقال السلس من هذه الفئة، فضلاً عن توفير حوافز ملموسة.

باء - تحديث إجراءات الخروج من فئة أقل البلدان نموا

37 - استناداً إلى الاستعراض الشامل الذي أجرته اللجنة لإجراءات الخروج الحالية من فئة أقل البلدان نمواً، قررت اللجنة تنقيح الأساليب التي تنفذ بها ولاياتها من أجل الحد من أوجه عدم اليقين وزيادة شفافية إطار الخروج. ولإعداد وإجراء الاستعراضات المقبلة التي تجري كل ثلاث سنوات، ستطبق اللجنة ما يلي:

(أ) بعد مرور عام واحد على استيفاء بلد ما لمعايير الخروج للمرة الأولى، تُعيّن اللجنة أحد أعضائها مقرراً معنيا بالبلد. وسيساعد المقرر القطري، من خلال العمل عن كثب مع أمانة اللجنة، في تحديد الاحتياجات الإضافية من المعلومات ورصد البلد، في حالة التوصية لاحقاً بخروجه من فئة أقل البلدان نمواً، في إطار آلية الرصد المعززة. وتحضيراً للاستعراض اللاحق الذي يجري كل ثلاث سنوات، سيعقد المقرر القطري اجتماعات افتراضية أو حضورية (رهناً بتوافر الموارد) مع الحكومة والمنسق المقيم للأمم المتحدة. وتعتمد زيادة الوعي والمعرفة داخل البلد بعملية خروج البلد من فئة أقل البلدان نمواً أساساً على الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تطلب اللجنة في الوقت نفسه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يحددا، كل من جهته، مواطن الضعف الرئيسية التي قد تترتب على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وآثار هذا الخروج التي يمكن أن تؤثر على استدامة التقدم الإنمائي بعد الخروج. وينبغي استخلاص هذه اللمحات العامة من الدراسات الأكثر شمولاً التي تعدها الكيانات المعنية استناداً إلى الولايات القائمة، والتي ينبغي أيضاً تقاسمها مع البلدان واللجنة؛

(ج) تطلب اللجنة من أمانتها أن تدرج هذه المدخلات، إلى جانب المعلومات المتعلقة بمعايير تحديد أقل البلدان نموا ومجموعة مؤشرات الخروج التكميلية، في تقرير عن "تقييم الخروج" لتنظر فيه اللجنة خلال الاجتماع التحضيري الرسمي للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وهو الاجتماع الذي يُعقد قبل ذلك الاستعراض المذكور؛

(د) إعداداً للاجتماع التحضيري، تدعو اللجنة البلد المعني إلى تقديم بيان خطي عن آرائه بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتقديم عرض في الاجتماع، بشأن مواضيع تشمل المخاطر التي تهدد استدامة التقدم المحرز. ويجوز للحكومة تحديث بيانها بعد الاجتماع التحضيري الرسمي، ولكن قبل الاستعراض الفعلي الذي يجرى كل ثلاث سنوات؛

(هـ) إذا استوفى البلد معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الثانية على التوالي في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، توصي اللجنة بخروج البلد من تلك الفئة ما لم تجد أن الدرجات المتحققة بشأن معايير أقل البلدان نمواً والمعلومات الإضافية، بما في ذلك الآراء التي أعربت عنها الحكومة، تكشف عن شواغل كبيرة بشأن استدامة التقدم المحرز في استيفاء معايير الخروج (أي إذا تبيَّن للجنة وجود خطر كبير بألا يعود البلد مؤهلاً للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في الأجل القريب إلى المتوسط)؛

(و) إذا تبيَّن للجنة بوضوح وجود هذه الشواغل، فإنها ترجئ النظر إلى الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات. وعادةً، لا تُفكِّر اللجنة في الإرجاء إلا إذا طلبت الحكومة إليها ذلك في البيان الخطي. وإذا أرجأت اللجنة النظر في حالة بلد ما، فإنها تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد تحديث مدخلاتهما في تقييم الخروج لأغراض الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات، وتطلب من أمانتها إعداد تقييم محدَّث للخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

(ز) وجدت اللجنة باستمرار أن البلدان تحتاج إلى فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات لإعداد نفسها بفعالية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبينما لا تزال المدة الاعتيادية للفترة التحضيرية ثلاث سنوات، فإن اللجنة عادة ما تدرج في توصية بالخروج بيانا مفاده أن البلدان تحتاج إلى فترة ممتدة مدتها خمس سنوات (انظر الفقرة 39 (هـ) أدناه)؛

(ح) ترصد اللجنة التقدم الذي تحرزه البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي خرجت منها مؤخراً في إطار آليتها المعززة للرصد، وهو ما يشمل إجراء مشاورات مع البلد المعني. كما تُعقد مشاورات مع البلدان التي أرجئ خروجها من فئة أقل البلدان نمواً؛

(ط) توصي اللجنة بالتمديد في إطار آلية الرصد المعززة إذا طلب البلد ذلك خطيا وإذا وجدت اللجنة أن الصدمات الخارجية تعطل بشكل كبير الاستعدادات للخروج من فئة أقل البلدان نمواً أو تخلق خطرا كبيرا يتمثل في ألا يعود البلد مستوفياً للمعايير في المستقبل المنظور.

38 - وستأخذ اللجنة هذه التحسينات في الحسبان عند استعراضها لمعايير ومؤشرات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ومؤشرات الخروج التكميلية لأغراض الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2027، إلى جانب مبادئها الراسخة المتعلقة باستعراض المعايير، لكي تُجسِّد أوجه التقدم المحرز في التفكير الإنمائي وتوافر البيانات.

39 - وبينما ينبغي أن تسهم هذه التدابير بالفعل في تحسين إجراءات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فإن اللجنة تكرر تأكيد استنتاجاتها السابقة بأن قراري الجمعية العامة الحاليين بشأن الانتقال السلس (القراران 209/59 و 221/67) يتطلبان تحديثا ينبغي أن يعزز، في جملة أمور، إجراءات الخروج. وتقترح اللجنة أن يشمل هذا التعزيز النظر في المقترحات التالية:

(أ) دمج جميع الأحكام الرئيسية المتعلقة بإجراءات الخروج في القرار؛

(ب) دعوة كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى دعم البلد في البدء في التحضير للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بعد استيفاء البلد لمعايير الخروج للمرة الأولى؛

(ج) دعوة البلدان التي يُنظر في خروجها من الفئة إلى تقديم بيان خطي (انظر الفقرة 37 (د) أعلاه) كإسهام في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

(د) تقديم توجيهات بشأن إرجاء المجلس لتوصيات اللجنة والوظائف المميزة للمجلس والجمعية العامة في عملية الخروج. وينبغي أن تتضمن التوجيهات طريقة للمضي قدما بالنسبة للبلدان التي توجد توصية بشأنها معروضة حاليا على المجلس، وذلك منذ أكثر من عقد من الزمان في إحدى الحالات؛

(هـ) تحديد المدة الاعتيادية للفترة التحضيرية في خمس سنوات، لتمكين البلدان من إعداد استراتيجية للانتقال السلس في إطار نهج تشاوري يشمل المجتمع بأسره ومن بدء تنفيذها قبل تاريخ الخروج الفعلي؛

(و) توضيح ضرورة أن يعالج تمديد الفترات التحضيرية في حالة الصدمات الخارجية ضمن إطار آلية الرصد المعززة، وهذا يتطلب تقديم: '1' طلب خطي من قِبَل البلد؛ '2' توصية من اللجنة؛ '3' إقرار من المجلس؛ '4' قرار من الجمعية العامة؛

(ز) توضيح ضرورة أن تعالَج ضمن إطار آلية الرصد المعززة الحالاتُ التي لا يبقى فيها البلد الذي هو في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً مستوفياً لمعايير الخروج. ويتوقف اعتبار البلد بلداً في طور الخروج في الحالات التالية: '1' إذا طلب البلد ذلك من اللجنة؛ '2' إذا استنتجت اللجنة أن عدم استيفاء معايير الخروج ليس مجرد حالة مؤقتة قصيرة الأجل؛ '3' إذا أقر المجلس هذا الاستنتاج؛ '4' إذا اتخذت الجمعية العامة قراراً نهائياً بهذا الشأن. وتُستأنف عملية خروج هذا البلد من فئة أقل البلدان نمواً بمجرد التوصية بذلك مرة أخرى وفقاً للإجراءات المعمول بها؛

(ح) تحديد دور المنسق المقيم ومختلف كيانات الأمم المتحدة الدولية في توفير الدعم المخصص للخروج من فئة أقل البلدان نمواً خلال الفترتين التحضيرية والانتقالية؛

(ط) تحديد مدة زمنية ثابتة من تسع سنوات للفترة الانتقالية التالية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، يستمر خلالها الرصد من قِبَل اللجنة (انظر أيضا الفصل الرابع)؛

(ي) استحداث إجراء لإعادة القبول ضمن فئة أقل البلدان نمواً بالنسبة إلى البلدان التي خرجت مؤخرا من تلك الفئة ولم تعد تفي بمعايير الخروج منها خلال الفترة الانتقالية التي مدتها تسع سنوات. ويمكن أن يتبع الإجراء نفس الشكل المتبع في حالات البلدان التي هي في طور الخروج التي لم تعد تفي بالمعايير (انظر الفقرة الفرعية (ز) أعلاه).

40 - وعلى نحو ما أشير إليه سابقاً، فإن تحديث القرار بشأن الانتقال السلس سيكون من شأنه أيضاً أن يتيح توفير توجيهات إضافية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس، والأهم من ذلك توفير فرصة للاتفاق على تدابير دعم معززة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً وعلى حوافز دولية للخروج منها. وتؤكد اللجنة استعدادها للمشاركة في عملية تفضي إلى قرار جديد.

الفصل الرابع

الرصـــد المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل

ألف - مقدمة

41 - وفقا للولاية المنصوص عليها في قرار المجلس 7/2024 وقرار الجمعية العامة 221/67، رصدت اللجنة التقدم الإنمائي الذي تحقق في بلدين خرجا مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا، وهما بوتان وســـان تومي وبرينسيبي، وفي ستة بلدان هي في طور الخروج من تلك الفئة، وهي بنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشـــعبية، والســـنغال، وكمبوديا، ونيبال. وتُتاح على الموقع الشـــبكي للجنة تقارير الرصـــد المفصـــلة، مقترنة بتوصـيات تتعلق بالأولويات السـياسـاتية واحتياجات الدعم وكذلك التقارير الكاملة المقدمة من البلدان. ويبين الجدول أدناه النتائج التي حققتها أقل البلدان نموا في الوفاء بالمعايير بالمقارنة بالحدود الدنيا المؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا التي حُددت في استعراض السنوات الثلاث الذي أُجري في عام 2024.

تطبيق المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا على البلدان الخاضعة للرصد، عام 2025

	المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا		
	نصـــيب الفرد من الـدخـل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	*الـدليـل القيـاســـي للأصول البشرية*	*مؤشـــر الضـــعف الاقتصادي والبيئي*
الحد الأدنى المؤهل للخروج من فئة أقل البلدان نموا (2024)	≤1 306	≤66,0	≥32,0
البلـدان التي خرجـت من فئـة أقـل البلدان نموا			
بوتان	3 563	79,4	32,0
سان تومي وبرينسيبي	2 466	91,4	40,2
البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا			
بنغلاديش	2 899	77,8	22,1
كمبوديا	1 983	77,5	22,2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2 375	75,3	30,6
نيبال	1 404	77,6	29,0
السنغال	1 620	66,9	41,9
جزر سليمان	2 152	78,1	50,0
المتوسطات			
أقل البلدان نمواً	1 388	59,4	39,8
البلدان النامية الأخرى	10 071	87,9	32,2

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

ملاحظة: التفاصيل المتعلقة بالمعايير الخاصة بأقل البلدان نموا متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

باء – البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا

بوتان

42 – خرجت بوتان من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر 2023، وتعافت بسرعة من الأزمات العالمية المتعددة، واستأنفت طريقها في التقدم. وفي تموز/يوليه 2024، بدأت في تنفيذ خطتها الخمسية الثالثة عشرة، والتي تم تحديدها كاستراتيجية للانتقال السلس من أجل الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. ومن المهم رصد حالات العجز في الحساب الجاري عن كثب، وتشمل التحديات الطويلة الأجل التنويع الاقتصادي، والحد من الاعتماد على صادرات الطاقة الكهرمائية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه التغيرات البيئية. وتواصل اللجنة التنبيه إلى أن الهدف المتمثل في الوصول إلى مركز الدخل المرتفع بحلول عام 2034 قد يكون مفرطا في الطموح. وهي توصي بإعطاء الأولوية لأوجه التطور في القدرة الإنتاجية، لا سيما من خلال رقمنة قطاع الخدمات. واللجنة أيضا تقر وتدعم دعوة بوتان إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية، ولا سيما الحصول على الموارد المالية، للتصدي للتحديات التي تواجهها كونها بلداً صغيراً غير ساحلي وعُرضة للتأثر بتغير المناخ.

سان تومي وبرينسيبي

43 – خرجت سان تومي وبرينسيبي من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر 2024. وبدلاً من إعداد استراتيجية منفصلة للانتقال السلس، اختارت الحكومة دمج تدابير الانتقال السلس الرئيسية في خطتها للتنمية الوطنية، مما يجعل التنفيذ الفعال للخطة أمرا حاسما من أجل الانتقال السلس. ويواجه البلد تحديات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، بما في ذلك بطء نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع التضخم، والديون الكبيرة، ومواطن الضعف الخارجية المستمرة. وتوصي اللجنة بإعطاء الأولوية لإجراءات الانتقال السلس من أجل التحول من اقتصاد يعتمد على المساعدات إلى اقتصاد يحركه قطاع خاص أقوى.

جيم – البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا

بنغلاديش

44 – لا تزال بنغلاديش على الطريق الصحيح نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. فقد تمكنت من التخفيف من بعض الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات العالمية المتعددة. ودشنت الحكومة المؤقتة التي تشكلت في أعقاب الانتفاضة التي قادها الطلاب في عام 2024 إصلاحات سياسية حاسمة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد والتغلب على تحديات الاقتصاد الكلي الحالية. ومن المتوقع أن يبدأ البلد قريبا في تنفيذ استراتيجيته للانتقال السلس الشامل، أجيزت في عام 2024 وتهدف إلى توجيه انتقال بنغلاديش نحو اقتصاد متحول هيكليا وتنافسي. وبالنظر إلى أهمية تدابير الدعم المخصص لأقل البلدان نموا في تحقيق ما أُنجز من تقدم إنمائي، يلزم على سبيل الاستعجال أن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاء بنغلاديش التجاريين والإنمائيين والأمم المتحدة، بتزويدها بالدعم المطلوب.

كمبوديا

45 - حققت كمبوديا نمواً اقتصادياً مستداماً وسريعاً ونجحت في أن تصبح بلداً في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، حيث استوفت معايير الخروج الثلاثة من تلك الفئة بهوامش كبيرة. وقد مُنحت كمبوديا فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات، وترحب اللجنة بالتزام الحكومة القوي بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً، معترفةً بهذا الخروج كعلامة فارقة في التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للبلد. وتشمل التحديات الرئيسية المقبلة الحفاظ على النمو الشامل، وتنويع أسواق التصدير، ومعالجة تأثير تباطؤ النمو بين الشركاء التجاريين الرئيسيين. وتنصح اللجنة كمبوديا بمواصلة تعزيز الترتيبات المؤسسية وإدماج استراتيجيتها للانتقال السلس في تنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

46 - ما زالت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تستوفي جميع المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا وتحرز تقدما باتجاه الخروج المستدام من هذه الفئة. ويؤكد مجهود الحكومة المستمر تنفيذا لاستراتيجية الانتقال السلس، التي اعتُمدت في عام 2023، بعد إعدادها بصورة شاملة وفعالة، التزامها بإحراز تقدم. وعلى الرغم من أن البلد نجح في التغلب على العديد من التحديات، فإنه يواجه صعوبات ملحوظة تتجلى في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وتصاعد مستويات الديون، وهي صعوبات يعزز بعضها بعضا. وتنصح اللجنة بمواصلة تنفيذ السياسات المالية والنقدية المناسبة لمعالجة تلك المسائل تمشيا مع استراتيجية الانتقال السلس وغيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة، وتشدد على أهمية توفير الدعم الدولي في إدارة الديون وإعادة هيكلتها وتخفيضها، فضلاً عن التنويع الاقتصادي.

نيبال

47 - تواصل نيبال التقدم بخطوات ثابتة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. وللمرة الأولى، تستوفي معايير الخروج الثلاثة جميعاً، بما في ذلك معيار الدخل. وعلى الرغم من أن الاقتصاد شهد تباطؤا كبيرا بسبب الأزمات العالمية المتعددة وواجه تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد كان التعافي سريعا نسبيا، لا سيما بفضل انتعاش قطاعي السياحة والصناعة التحويلية. وستكون للجهود المستمرة في تنفيذ سياسات فعالة تركز على التنويع الاقتصادي والسياسة التجارية، بالتآزر مع تشجيع الاستثمار، والحد من مخاطر الكوارث أهمية حاسمة في بلوغ هدف الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. وتنفذ الحكومة استراتيجية الانتقال السلس، تماشياً مع الخطة الإنمائية الوطنية.

السنغال

48 - حققت السنغال تقدما كبيرا ومن المقرر أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2029. وهي تواجه حاليا تحديات كبيرة، بما في ذلك ارتفاع العجز المالي وتصاعد الدين العام والخارجي، وشدة قابلية التعرُّض لآثار تغير المناخ. ومن المتوقع أن يتحسن العجز في الحساب الجاري، الذي تفاقم بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع التوسع في إنتاج وصادرات الهيدروكربونات. وقد وضعت الحكومة خريطة طريق للانتقال السلس وهي تمضي قدما في التدابير التي تم تحديدها. وللمضي قدما، تتمثل مجالات العمل الحاسمة في تحسين النظام التعليمي ونتائجه، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتنفيذ استراتيجيات للتنويع الاقتصادي والتصنيع والتقدم العلمي والتكنولوجي، وهي قضايا تحظى بالأولوية في الرؤية الإنمائية المعتمدة في عام 2024.

جزر سليمان

49 - لا تزال جزر سليمان في طريقها نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2027، لكنها تواصل توسيع اقتصادها بشكل معتدل فحسب، في ظل معدلات نمو أقل بكثير من الأهداف الوطنية والدولية. ويواجه البلد تحديات مستمرة في تنويع اقتصاده وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية. وقد وضع البلد استراتيجية للانتقال السلس بعد مشاورات واسعة النطاق، وهي حاليا في انتظار إقرار الحكومة لها. وتوصي اللجنة بأن تواصل كيانات الأمم المتحدة دعم البلد في تنفيذ الاستراتيجية.

دال - البلدان المُرجأة

50 - رحبت اللجنة بالمشاورات التي أجرتها مع كيريباتي وتوفالو وتتطلع إلى مواصلة مشاوراتها مع كلا البلدين، وكذلك مع جيبوتي. وتواصل هذه البلدان الثلاثة، التي أوصت اللجنة بخروجها من فئة أقل البلدان نموا في الأعوام 2018 و 2012 و 2024 على التوالي، استيفاء معيارَيْ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية، حيث حققت البلدان الثلاثة جميعها هوامش واسعة بالنسبة للدخل، كما حققت كلتا الدولتين الجزريتين هوامش واسعة بالنسبة لمعيار الدليل القياسي للأصول البشرية. ومع ذلك، فإن البلدان الثلاثة جميعها من بين أكثر البلدان ضعفاً في العالم، وفقاً لدرجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي. وتكرر اللجنة التأكيد على أن الخروج من فئة أقل البلدان نموا يجب ألا يُنظر إليه على أنه إشارة إلى أن تلك البلدان لم تعد بحاجة إلى معاملة خاصة. فضعف تلك البلدان الشديد والدائم يتطلب دعما محددا ومستمرا ويسهل الوصول إليه على الصعيدين المالي والتقني خارج نطاق تدابير الدعم المخصص لأقل البلدان نموا.

هاء - آلية الرصد المعززة

51 - استعرضت اللجنة هيكل وأداء آلية الرصد المعززة لزيادة تحسين فعاليتها، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذها. فقد استفادت الآلية من عمليات الرصد الوطنية والدولية القائمة، حيث أدمجت العوامل المتعلقة بالأحداث المُعطِّلَة التي قد تؤثر على الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا، ونظرت كذلك في التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

52 - وقد حظيت الآلية بدعم قوي من الدول الأعضاء، على نحو ما يتجلى في جملة أمور منها قرارات متعددة للمجلس والجمعية العامة، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وكذلك في الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً.

53 - وتحسنت عملية الرصد السنوية داخل الآلية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة في مشاركة البلدان. فقد زادت حصة البلدان التي تقدم تقارير وطنية عن الانتقال السلس من 13 في المائة خلال الفترة 2009-2021 إلى 61 في المائة في الفترة من 2022 إلى 2025.

54 - واستحدثت عملية الاستجابة للأزمات لتوفير الرصد المستمر للصدمات وحالات الطوارئ. وأصبحت جزر سليمان أول بلد يبدأ العملية، مما أدى في نهاية المطاف إلى تمديد فترتها التحضيرية لمدة ثلاث سنوات. غير أن عدة تحديات قد برزت في تنفيذ العملية، بما في ذلك عدم كفاية البيانات عالية التردد، وإحجام البلدان عن الإعلان عن الأزمات بسبب المخاوف من التصورات الدولية السلبية، وعدم وجود مبادئ توجيهية واضحة بشأن إجراءات الاستجابة.

55 - وجرى تعزيز الدعم المرتبط بالآلية، ولكنه يظل محدودا بطول الفترة التحضيرية. وتُظهر حالة جزر سليمان الدعم المقدم في إطار الآلية، من خلال تمديد الفترة التحضيرية لخروج البلد من فئة أقل البلدان نمواً، وتبيّن حالة أنغولا أن حالات البلدان التي لم تستوف معايير الخروج خلال الفترة التحضيرية يمكن معالجتها بفعالية من خلال الآلية. وفي الوقت نفسه، لم يحدث تقدم يذكر في ربط الآلية بأشكال الدعم الأخرى ولا وردت طلبات تُذكر لإجراء هذا الربط.

56 - واستناداً إلى هذه النتائج، تقترح اللجنة سبل المضي قدما على النحو التالي:

(أ) يجب أن يراعي رصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل تحديات عالمية حرجة: '1' الركود في المساعدة الإنمائية الرسمية، مع زيادة التركيز على اللاجئين وآثار التوترات الجيوسياسية العالمية؛ '2' محدودية رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مما يؤثر على تمويل أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ؛ '3' الركود في التجارة العالمية وسط قيود متزايدة. وستُناقَش آثار هذه المسائل في بلدان محددة في المشاورات مع البلدان؛

(ب) البيانات الموثوقة والحسنة التوقيت ضرورية لآلية الرصد المعززة، ولكن لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البلدان التي يجري رصدها. وتقترح اللجنة توصيات بشأن تحسين البيانات في البلدان المرصودة وتدعو إلى تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي على النحو التالي: '1' تحسين التواتر والدقة والشفافية؛ '2' تعزيز مرونة البيانات وتحليل الحساسية؛ '3' تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية؛ '4' تعزيز شراكات السلطات الوطنية مع مكاتب المنسقين المقيمين، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، ومصادر البيانات البديلة؛ '5' استكشاف آليات لتحسين جودة البيانات وإمكانية الوصول إليها؛ '6' تعزيز استخدام مؤشرات الإنذار المبكر؛ '7' مواءمة احتياجات تحسين البيانات من خلال خريطة طريق برنامج عمل الدوحة؛

(ج) ستواصل اللجنة تحسين تقارير الرصد السنوية، وزيادة مواءمة استخدام مؤشراتها التكميلية للخروج من فئة أقل البلدان نموا، وإدراج معلومات إضافية للمؤشرات الموحدة، والمدخلات من كيانات الأمم المتحدة، والتقارير الوطنية عن الانتقال السلس. وستعمل اللجنة على زيادة تعزيز تحليلها المقارن للتقدم الإنمائي المحرز وزيادة التركيز على وضع وتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس. وستقوم تقارير الرصد بتقييم المخاطر المتمثلة في ألا تعود البلدان مستوفيةً لمعايير الخروج ومناقشة الدعم المقدم في إطار عملية الاستجابة للأزمات عند الضرورة. وستُشجَّع البلدان على تضمين مؤشرات رصد وتقييم استراتيجياتها للانتقال السلس من أجل إجراء تقييم شامل. ولتعزيز المشاركة، ستُعقد مشاورات بالحضور الشخصي حيثما أمكن. وسيواصل المقرر القطري للجنة القيام بدور رئيسي في رصد البلد وإعداد التوصيات المتعلقة بالسياسات. ويمكن، انسجاما مع الاحتياجات المتطورة ومع الانتقال من الرصد مرة واحدة في السنة إلى الرصد المستمر، توحيد فترة الرصد بعد الخروج لتصبح تسع سنوات تحقيقاً للاتساق والوضوح (انظر الفصل الثالث)؛

(د) تشدد اللجنة على أن الهدف الرئيسي من عملية الاستجابة للأزمات هو التمكين من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نموا، لا سيما فيما يتعلق بتوقيت الخروج، على مدار العام إذا لزم الأمر. وبينما يتطلب بدء العملية رسميا طلبا خطيا من الحكومة، فإن اللجنة قد تستهل العملية في حالة الظواهر المناخية القصوى أو حالات النزاع. كما يجوز للجنة أيضا الإبلاغ عن الشواغل وبدء المشاورات بناءً على الاستعراضات الداخلية للبيانات العالية التردد. وستقوم اللجنة، في الوقت المناسب،

بتقييم ما إذا كانت الصدمات الخارجية تضعف بشكل كبير التحضيرات للخروج من فئة أقل البلدان نموا أو تتسبب في خطر كبير يتمثل في ألا يعود البلد مستوفياً لمعايير الخروج. وستطلب اللجنة مدخلات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد، وكذلك من اللجان الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين. وإذا سمح التوقيت، يمكن دمج تقييمات الأزمات في تقارير الرصد السنوية؛

(هـ) يقتصر دور اللجنة المباشر في دعم الخروج من فئة أقل البلدان نموا في الوقت الراهن على تمديد الفترات التحضيرية، على الرغم من أنها على استعداد لتقديم خبرتها في الحالات التي لا يعود فيها بلد في طور الخروج من تلك الفئة أو خرج منها مؤخراً مستوفياً لمعايير الخروج (المرجع نفسه). وتؤكد اللجنة من جديد توصياتها السابقة إلى المجلس والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة بتعزيز الدعم المخصص للخروج من فئة أقل البلدان نموا، بما يشمل ما يلي: ’1‘ تعبئة خبرات الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات في مواجهة الصدمات الخارجية التي تؤثر على عملية الخروج؛ ’2‘ تنظيم مناقشات مائدة مستديرة مع الشركاء الإنمائيين والتجاريين، بما في ذلك مقدمو الدعم في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ’3‘ دمج المناقشات بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا في منتديات المجلس واجتماعات الجمعية العامة؛ ’4‘ تعزيز مبادرات بناء القدرات لآلية الرصد المعززة من خلال الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة؛ ’5‘ تفعيل مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا في إطار مكتب الممثلة السامية.

الفصل الخامس

الأعمال المقبلة التي ستضطلع بها اللجنة

57 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي حددها المجلس، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه. وفي هذا الإطار، ستواصل اللجنة دراسة مسارات التنمية الجديدة في سياق التحولات الأساسية والسياقات العالمية المتطورة.

58 - وستواصل اللجنة عملها المفاهيمي المتعلق بإطار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، مع التركيز على إطار الدعم الشامل لأقل البلدان نمواً وإيلاء اهتمام خاص لأسباب عدم تقدم العديد من أقل البلدان نمواً نحو الخروج من تلك الفئة. كما ستستعرض معايير تحديد أقل البلدان نمواً ومؤشرات الخروج التكميلية، وكذلك إجراءات تطبيقها، بحيث يمكن تطبيقها في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2027.

59 - وستواصل اللجنة، وفقا لولاياتها، رصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان التي خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي هي في طور الخروج منها. وستجري اللجنة مشاورات مع تلك البلدان، وكذلك مع البلدان التي أرجئ خروجها منها، وفقا لقرار المجلس 7/2024 وقرار الجمعية العامة 258/76. ولا تزال اللجنة ملتزمة بمواصلة تحسين آلية الرصد المعززة لاستيعاب الظروف المتطورة.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

60 - عقدت اللجنة دورتها السابعة والعشرين في الفترة من 24 إلى 28 شباط/فبراير 2025. وحضر الدورة جميع أعضاء اللجنة الأربعة والعشرين، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

61 - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات فنية للدورة. وافتتح نائب رئيس اللجنة أثناء الفترة 2023-2024، أرونابها غوش، الدورة، ورحب بالمشاركين. وانتخبت اللجنة أعضاء مكتبها للفترة 2025-2027: خوسيه أنطونيو أوكامبو (رئيسا)، ونيوفاني جانيت ماديس (نائبَة للرئيس)، وتافيري تسفاشو (نائبا للرئيس)، وأناليزا بريزون (مقررة). وخلال الجلسة الافتتاحية اللاحقة، ألقى كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، روبرت راي، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة أمام اللجنة. وتتاح البيانات على الموقع الشبكي للجنة[1].

62 - ويرد جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

(1) www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2025/.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

1 - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

سابينا ألكير

كارلوس ألفارادو

ديبابريا بهاتاشاريا

ها - جون تشانغ (حضور افتراضي)

جورج إيسيغبي

أحمد جلال

أرونابها غوش

ترودي هارتزنبرغ

جبرين إبراهيم (حضور افتراضي)

آن - لور كيشيل

كارلوس لوبيز

نيوفاني جانيت ماديس

باتريشيا ميراندا

كيث نورس

خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا

إيزومي أوهنو

آسا بيرسون (حضور افتراضي)

كريستيل برات

أناليزا بيريتسون

تافيري تيسفاشيو

كوري أودوفيتسكي

رولف فون دير هوفن

ناتاليا فولشكوفا

شوفنغ دجو

2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مكتب التنسيق الإنمائي

مركز التجارة الدولية

مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

1 - توجيه أعضاء اللجنة الجدد.

2 - تنظيم العمل وانتخاب مكتب اللجنة.

3 - الجلسة الافتتاحية.

4 - سياقات ومسارات التنمية الجديدة.

5 - سياقات ومسارات التنمية الجديدة: التمويل من أجل التنمية.

6 - سياقات ومسارات التنمية الجديدة: تحفيز التقارب في التنمية البشرية والاجتماعية.

7 - سياقات ومسارات التنمية الجديدة: التجارة كمحرك للتنمية المستدامة.

8 - النهوض بالتنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده.

9 - مساهمات اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025

10 - لمحة عامة عن العمل في أقل البلدان نمواً للفترة 2025-2027، واستعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

11 - فئة أقل البلدان نمواً في أوقات عصيبة: التجارب.

12 - أعمال اللجنة بشأن أقل البلدان نمواً في العام المقبل.

13 - دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي,

14 - اجتماعات المجموعات الفرعية.

220425 090425 25-04788 (A)